



أضراره تشمل الجميع

الإرهاب أفة المجتمعات

.. لجوؤنا إلى الأعمال

التخريبية وتخليينا عن

مسؤوليتنا في تعزيزها

وسيادتها على تراب الوطن

أمر لا يستقيم مع مفهوم

المواطنة التي تستوجب

على الفرد ترجمة انتمائه

إلى الوطن والمجتمع

بالحفاظ على المصلحة

العامّة ورفد الواقع بما

يسرع من تطوره وتقدمه.

تحقيق/مفيد درهم

● يقول الدكتور عادل الشجاع - استاذ النقد الأدبي بجامعة صنعاء : أدى الصراع بين أفراد منظومة الفساد في بلادنا إلى انفلات أمني وخروج محافظات عن السيطرة ونفوذ الدولة.

وفي أول استبيان لرأي اليمنيين حول الإرهاب نفذته المركز اليمني لقياس الرأي العام احتلت المشكلة الاقتصادية الأهمية الأولى لدى غالبية من شملهم البحث، والأمن والإرهاب المرتبة الثانية يليه انتشار السلاح ثم غياب هبة الدولة وعدم تطبيق القانون والقضاء... الخ.

التناقص نفسه تطابقت في جميع محافظات الجمهورية عدا محافظة صنعاء التي كما يبدو أثرت عليها الأحداث الأخيرة حيث اعتبر عدد من المبعوثين في المحافظة تدهور الوضع الأمني وانتشار السلاح هي المشكلة الأكبر.

أما بالنسبة لسماح كلمة إرهاب فتعني عند ٤٢,٢٥٪: تخريب، اغتيال، عنف، تفجيرات، واستهداف أبرياء، بينما تعني لـ ١٤٪ القلق، الخوف عدم الأمان، ولدى ٩٪ لا تعني شيئاً ونسبة ٢٥٪ قالوا إن كلمة إرهاب تعني لديهم إرهاباً دينياً سياسياً فكرياً فهم الدين بشكل خاطئ، التطرف، التخلف، ونسبة ٥,٢٥٪ لا يعرفون، ومعناها لدى ٤,٢٥٪ ته أمريكية ضد الإسلام والمسلمين، ولدى ٣,٧٥٪ استهداف الدولة وتساوت النسبة ١,٧٥٪ لدى من لم يسمعوها بكلمة إرهاب ومن يعني لهم أسامة بن لادن، وفيما تعني ٥,٥٧٪ الجماعات المتطرفة فإن ٢٪ يعني لهم حرب صعدة (الحوثي).

غالبية المبحوثين اعتبروا التقطع ونهب الممتلكات الخاصة والعامّة بالقوة إرهاباً حسب موافقة ٧٩٪ تماماً وموافقة ١١,٥٪ إلى حد ما ممن شملهم الاستبيان.. وفي المقابل عارض ذلك ٥,٥٪ وعارض ذلك إلى حد ما ٣,٥٪، وارتفعت نسبة المؤيدين تماماً إلى ٢٨٪ والمؤيدين إلى حد ما ١٠,٢٥٪ مقابل تناقص المعارضين تماماً إلى ٤٪ والمعارضين إلى حد ما إلى ٣٪ لدى من اعتبروا تخريب الطرق وشبكات الكهرباء وتمديدات النفط إرهاباً. وتزيد نسبة المؤيدين ارتفاعاً في اعتبار مهاجمة أو استهداف السفارات والسياح والمصالح الأجنبية أو المحلية أعمالاً إرهابية، ولم يشكل ذلك فارقاً في إجابات المبحوثين من المحافظات جميعاً، لكن الملاحظ أن نسب التأييد مرتفعة أكثر من فئة النساء.

وتتدنى نسبة تأييد من يعتبرون الاختطاف للأجانب أو اليمنيين إرهاباً إلى ٧٤,٥٪ فيما ٥١٪ يميلون إلى عدم تأكيد موقفهم، وتراجع نسبة المؤيدين إلى ٦٦٪ حول اعتبار الشروع في إثارة عصيان مسلح ضد سلطات الدولة إرهاباً ٩١٪ لا يوافقون تماماً، فيما يعارض ١٤,٥٪ واعتبار الشروع في العصيان المسلح إرهاباً، وتعود النسبة لترتفع إلى ٢٧٪ يساندنهم ٧١٪ لدى من يعتبرون محاولة توزيع الأسلحة على طائفة من السكان أو دعوتهم إلى حملته لإثارة حرب ضد طائفة أخرى إرهاباً، ويتزايد التأييد إلى ١٨٪ ارتفاعاً بين المبحوثين في اعتبار استخدام الأراضي اليمنية لمجرد التحضير أو التخطيط لتنفيذ إحدى جرائم الإرهاب في دولة أخرى عملاً إرهابياً، كما يؤيد ١٠٧٪ اعتبار دعوة الناس للانضمام إلى تنظيم إرهابي أو جماعة تخريبية عملاً إرهابياً حتى وإن لم توجد استجابة لدعوته، ويوافق على ذلك ١٨,٥٪ مقابل ١٠,١٪ أبدوا رفضهم لذلك، وفي نفس

الوقت فإن ٦١,٥٪ لا يعتبرون توزيع منشورات وأشرطة تحرض على العنف إرهاباً على عكس ٧١٪ من المبحوثين يعارضونها، فيما ١٢٪ غير متاكدين أو لديهم تحفظ على ذلك.

قانون مكافحة الإرهاب

● وهذا الموقف يرتبط بمستوى الوعي حول مفهوم الإرهاب والذي يترتب بالعنف كما أشار الاستبيان في بداية إجابات المبحوثين، يؤكد هذا أن ٧٠٪ ممن شملهم البحث يؤيدون ما تعتبره الاتفاقيات الدولية إرهاباً، ليس ثقة في محتوى الاتفاقيات، الجدير بالذكر هنا أن معرفة الكثير بالإرهاب يقتصر على ما يقدم من معلومات في وسائل الإعلام.

غالبية اليمنيين مع قانون خاص لمكافحة الإرهاب بنسبة ٤٩٪ تقريباً مقابل رفض ٣,٥٪ أما الذين يشعرون بالقلق من الإرهاب نسبة

مطالب بوضع تشريع لمكافحة

الإرهاب وأعمال التخريب

التوجيه والإرشاد : التسامح

المستمر مع البغاة يشجعهم على

الانتقاص من هبة الدولة



٥٧٪ فيما ١٦,٥٪ يشعرون بالقلق أحياناً، وتتدنى النسبة إلى حوالي ١٠٪ ممن يعتقدون أن الناس مستعدون للتعاون كثيراً من أجل مكافحة الإرهاب والمفارقة أن المحافظات التي تعتبر مرتفعة الوعي مثل تعز، عدن، حضرموت، كان لديها أدنى مستوى من لا يرون أن الناس مستعدون للتعاون وفي المقابل ارتفعت النسبة في المحافظات التي شهدت أحداث أو عمليات إرهابية.

مشروع القانون لم يشر بشكل واضح إلى عمليات العنف غير المسلحة وفي محاولة لاستيضاحها طرح الاستبيان عدداً من التساؤلات كانت نتائجها: أن ٣٤,٥٪ يرون أن الإرهاب يقتصر على الأعمال التي تنصف بالعنف وتستخدم فيها الأسلحة، أما ٠,٦٪ فتتعدد أوجه وأنواع الإرهاب وأشكاله وهذه النسبة لم تتغير بحسب الجنس، يعزز هذا أن ٤٢,٥٪ من المبحوثين أكدوا أن التحريض ضد شخص أو مجموعة من الأشخاص بسبب أفكارهم أو آرائهم عملاً إرهابياً، أو نوعاً من الإرهاب يساندنهم في هذا الرأي إلى حد ما ٢٠,٥٪، فيما يعارض ٣٢,٥٪، وارتفعت النسبة إلى قرابة ٥٠٪ حول اعتبار مطاردة الأشخاص بسبب انتمائهم المذهبية إرهاباً فايدهم ذلك إلى حد ما ١٧,٢٥٪ مقابل معارضة ٣١,٧٥٪، وتفاوتت آراء المبحوثين حول العقوبات والإجراءات حيث يؤيد ٧٦٪ عقوبة الإعدام، ٥١٪ السجن مدى الحياة، في ما يتعلق بمن يتزعم عصابات تقطع أو اختطاف أو نهب، ويتغير الموقف بالنسبة للمشاركة في عصابة ما حيث يتدنى المؤيدون لعقوبة الإعدام إلى ٤٤,٢١٪، ١٢٪ للسجن مدى الحياة، ويخففها ٠,٢٪ إلى السجن فترة ما بين ١-٠٢ سنة.

وحسب رأي ٠,٥٪ من المبحوثين يجب التفريق بين الإرهاب الأجنبي واليمني واختار هؤلاء المحاكمة للأجنبي الذي يرتكب الإرهاب في اليمن وتطبيق العقوبة التي تطلق على اليمني، أما ٠,١٪ فقد رأوا أن تحكم المحكمة بطرده من اليمن وعدم السماح بعودته، بينما اختار ٤٢٪ تطبيق كلا العقوبتين. وحول الإجراءات التي يجب أن تتبناها السلطات المختصة فقد فضل ٧٤٪ التفاوض قبل اللجوء للقوة، بينما فضل ٤٢٪ استخدام القوة دون تفاوض.

هبة غائبة

● الشيخ مجحوت بن عبيد الشريف أحد مشايخ مارب يؤكد في لقائه مع إحدى القنوات التلفزيونية على أن هبة الدولة غائبة في مارب وكل محافظات الجمهورية مما جعلنا نلجأ إلى تشكيل بعض النقاط الأمنية بين مارب وصنعاء.

تعزير هبة الدولة

● ويقول الشيخ فضل منصور الكندي إمام وخطيب جامع الريان بأمانة العاصمة: يجب على المواطنين أن لا ينتقصوا من هبة الدولة من خلال اللجوء إلى الأعمال الفوضوية والتخريبية، وعلى الجهات المعنية أن تعزز هبة الدولة من خلال حماية المواطنين وتوفير احتياجاتهم ومكافحة الفساد وتطبيق القوانين على المواطنين بسواسية.

أسباب

● ويعتقد عدنان الأهدل - مدير مكتب الأوقاف والإرشاد بمديرية أزال بأمانة العاصمة أن أسباب غياب هبة الدولة ترجع إلى لجوء البعض إلى أعمال الفوضى والتخريب والاضطرابات السياسية وعدم تطبيق الجهات المعنية للقوانين الرادعة بحق المخالفين وتقصيرها في حماية المواطنين وتوفير احتياجاتهم وعدم مكافحة الفساد وعدم نوعية المواطنين بواجباتهم تجاه هبة الدولة وغيرها.

ضبط المخربين

● ويقول توفيق عبدالله القباطي مدير المتابعة والأحصاء ببنابة استئناف شمال أمانة العاصمة: بعض العناصر الخارجة عن النظام والقانون تنتقص من هبة الدولة مما يقتضي ضبطها وتطبيق القوانين بسواسية والعمل بالدستور والشريعة الإسلامية من قبل الجهات وتنسيقها في ما بينها من أجل تعزيز هبة الدولة.

التسامح مع البغاة

● الشيخ خالد علي الصالح - مدير إدارة التوجيه والإرشاد بمكتب أوقاف أمانة العاصمة يقول: التسامح والعفو المستمر يجعل البغاة يتمادون في ارتكاب الجرائم التي تنتقص من هبة الدولة مما ينبغي على الدولة إعادة النظر في ذلك والقيام بواجبها تجاه المواطن.